

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٨٩٠٣ لسنة ٢٠٢١

وزير العدل

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون السجل العيني المعدلة؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٣٢٣ لسنة ٢٠٠٤ بتعيين أقسام مساحية يسرى عليها نظام الشهر على أساس إثبات المحررات في السجل العيني بمحافظات : المنيا وسوهاج وقنا اعتباراً من ٢٠٠٦/١/١؛

وعلى قرارات السيد المستشار وزير العدل أرقام ٣٥ لسنة ٢٠٠٦ ، ١١١ ، ٢٠٠٦ لسنة ٢٠٠٧ ، ١١٤٠٠ ، ٢٠٠٧ لسنة ١١٩٠٧ ، ٢٠٠٧ لسنة ١٣٨٤٥ ، ٢٠٠٨ لسنة ٢٠٠٩ ، ١٥٣٧٧ لسنة ١٢٤٨٧ ، ٢٠١٠ لسنة ١١٠ ، ٢٠١١ لسنة ١١٧ ، ٢٠١٣ لسنة ١٠٩٧٢ ، ٢٠١٤ لسنة ٧٠ ، ٢٠١٥ لسنة ١٠٧٣٩ ، ٢٠١٥ لسنة ٥٤٤ ، ٢٠١٧ لسنة ٢٠١٨ ، ٢٠١٧ لسنة ١١٦٤٥ ، ٢٠١٧ لسنة ١٠٦٤ ، ٢٠١٨ لسنة ٢٠١٩ وأخيراً ٩٢٠١ لسنة ٢٠٢٠ بناءً على قرار ميعاد سريان نظام السجل العيني على الأقسام المساحية بمحافظتي قنا وسوهاج الصادر بها قرار وزير العدل رقم ٢٣٢٣ لسنة ٢٠٠٤ من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢٢/١/١ مع قبول استئنافاتها بها لمدة شهرين تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار؛

وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقاري والتوثيق المؤرخة ٢٠٢١/١٢/١٥؛

قرار : (المادة الأولى)

يجمل ميعاد سريان نظام السجل العيني على الأقسام المساحية بمحافظة قنا وهى : البحري قمولا ، دنقلي مركز نقادة ، أبو دياب شرق ، أبو دياب غرب ، أبو مناع قبلى ، أبو مناع بحرى ، السمطا قبلى ، العطيات ، فاو بحرى ، فاو قبلى ، مركز دشنا ، الحفالية قبلى ، الحفناوية ، الدرب ، هو ، الرحمانية قبلى ، السلمية الحait ، الشاورية ، الشرقى بهجورة ، الغربى الإسلامية ، الشعانية ، الغربى بهجورة ، القصر ،

الصياد ، القناوية البحرية ، المصالحة ، الهيشة ، حمرة دوم - مركز نجع حمادى ، وعلى الأقسام المساحية بمحافظة سوهاج الصادر بها القرار الوزارى رقم ٢٣٢٣ لسنة ٢٠٠٤ من ٢٠٢٢/١/١ إلى ٢٠٢٣/١/١ مع قبول استثمارات التسوية بها لمدة شهرين .

(المادة الثانية)

تقبل استثمارات التسوية المنصوص عليها فى المادة (١٩) من قانون السجل العينى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ فى الأقسام المساحية بالمحافظات المحددة بالمادة السابقة وذلك لمدة شهرين تبدأ من تاريخ صدور القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ صدوره .

(المادة الرابعة)

على رئيس قطاع الشهر العقارى والتوثيق تنفيذ هذا القرار .

صدر فى ٢٠٢١/١٢/٢٠

وزير العدل

المستشار / عمر مروان